محاضن الأعمال الإسلامية: نموذج مبتكر لتمويل الشركات الناشئة من خلال الوقف النقدي - التجربة الإندونيسية

Islamic Business Incubators: An Innovative Model for Financing Startups through Cash Waqf -The Indonesian Experience

محمد ذياب*

جامعة المسيلة -الجزائر-

mohamed .diab@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 13 /2025/02 **تاريخ القبول: 18 /2025/03** **تاريخ النشر: 30 /2025/06**

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الدمج المبتكر للوقف النقدي كحاضنة مالية لدعم الشركات الناشئة، مع دراسة حالة التجربة الإندونيسية. يسلط البحث الضوء على التآزر بين مفهومين مختلفين: حاضنات الأعمال التي نشأت في المجتمعات الرأسمالية الغربية لدعم الشركات الناشئة، ووقف النقود الذي ظهر في التجربة الإسلامية خصوصا في العهد العثماني، وكان هدفه تلبية احتياجات المجتمع من خلال الوقف عن طريق النقود لا عن طريق الأعيان الثابتة كما هو معهود في الوقف التقليدي.

تستعرض الدراسة الأسس النظرية للوقف النقدي ومشروعيته، مع التركيز على قابليته للتكيف مع الممارسات المالية المعاصرة. توضح التجربة الإندونيسية إمكانات الوقف النقدي لدعم الشركات الناشئة من خلال آليات استثمارية منظمة، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل التمويل الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين لتعزيز الشفافية والكفاءة، وتحقيق إرادة الواقفين بعيدا عن بيروقراطية الحكومات المركزية.

تشير النتائج إلى أن الجمع بين الوقف النقدي والتكنولوجيا المالية يتماشى مع مبادئ التمويل الإسلامي، مما يوفر حلولًا مستدامة للتنمية الاقتصادية. وتخلص الدراسة إلى أن هذا النموذج يقدم إطارًا واعدًا للدول الإسلامية الأخرى لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال وتمكين المجتمعات، مع الالتزام بمبادئ الشريعة.

الكلمات المفتاحية: :الوقف النقدي، حاضنات الأعمال، التمويل الإسلامي، الشركات الناشئة، التكنولوجيا المالية.

تصنيف *JEL*: G24, H41, L26, L31, Z12.

Abstract:

This study explores the innovative integration of Cash Waqf as a financial incubator to support startups, with a case study on the Indonesian experience. The research highlights the synergy between two distinct concepts: business incubators, which originated in Western capitalist societies to support startups, and cash waqf, which emerged in the Islamic experience—particularly during the Ottoman era—aimed at meeting societal needs through endowments in cash rather than fixed assets, as is customary in traditional waqf practices.

The study reviews the theoretical foundations of cash waqf and its legitimacy, emphasizing its adaptability to contemporary financial practices. The example of Indonesia shows how cash waqf can help startups by using organized investment systems and modern technologies like digital financing, artificial intelligence, and blockchain technology to make things more open and efficient and help endowers' goals without having to rely on central government red tape.

The findings indicate that combining cash waqf with financial technology aligns with the principles of Islamic finance, offering sustainable solutions for economic development. The study concludes that this model provides a promising framework for other Islamic countries to foster innovation, entrepreneurship, and community empowerment while adhering to Sharia principles**.**

Keywords: Cash Waqf, Incubators, Islamic Finance, Startups, Fintech.

JEL classification codes : G24, H41, L26, L31, Z12.

*المؤلف المرسل: محمد ذياب، mohamed .diab@univ-msila.dz .

مقدمة

تعتبر مصطلحات "حاضنات الأعمال" " الشركات الناشئة" و"التكنولوجيا المالية" مصطلحات حديثة جدا في الاستعمال الفني والدارج معا فهي تشير إلى أفكار ومؤسسات أفرزها التقدم المعرفي والاجتماعي في الدول المتقدمة، ثم لم تلبث طويلا حتى أصبحت أفكارا عالمية بقوة دفع العولمة وهيمنة التكنولوجيا. وحده مصطلح الوقف - من بين المصطلحات الأربعة التي يدور حولها بحثنا- هو المصطلح القديم جدا سواء في الشرق أو في الغرب، وفي التجربة الإسلامية يعتبر الوقف مؤسسة عريقة جدا كانت لها مساهمة كبيرة في دعم المجتمع الإسلامي قبل ظهور الحداثة والموجة الاستعمارية الغربية.

واليوم مع جهود إحياء المؤسسات الإسلامية أو خلق أخرى جديدة بصبغة إسلامية تواكب العصر في العالم الإسلامي، قرأنا مؤخرا عن تجارب في دول جنوب شرق آسيا الإسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا عن تجارب تركيب بين بين ما هو حديث جدا وما هو قديم جدا مما ذكرناه أي بين الوقف والشركات الناشئة ليصبح الوقف حاضنة أعمال نقدية للشركات الناشئة التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

يأتي بحثنا هذا ليكشف عن هذه المؤسسة المالية الإسلامية الجديدة من خلال التجربة الإندونيسية التي لا تزال في بدايتها لكنها برهنت عن نتائج مشجعة مقارنة بمؤسسات التمويل الإسلامي الأقدم في البلد كالبنوك الإسلامية.

يعالج بحثنا تركيبا بين منتجين من مجالين حضاريين مختلفين فحاضنات الأعمال ظهرت في الغرب الرأسمالي لتعالج الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التي افرزتها الرأسمالية الاحتكارية سواء في مجال التمويل أو في مجال الإنتاج، بينما ظهرت الأوقاف الإسلامية وازدهرت في عالم غير العالم وزمن غير الزمن، ولعل هذا السياق هو الذي يجعل الفكرة تبدو إبداعية أكثر وملهمة أكثر، خصوصا أن الدافع إلى الفكرتين في الأساس أخلاقي بالدرجة الأولى سواء بالنسبة لحاضنات الأعمال أو الأوقاف. فحاضنات الأعمال ظهرت في الغرب لتعين الشركات الناشئة الجديدة التي قلت فرص حصول على تمويل لحداثتها من جهة ولقلة ملاءتها المالية من جهة أخرى، لأن البنوك ومؤسسات التمويل تميل في العادة إلى التعامل مع الشركات المعروفة التي لها ملاءة وتاريخ في مجال الإعمال بينما تتخوف وتعزف في الغالب عن تمويل الشركات الناشئة ذات المخاطرة الكبيرة، وفي المقابل ظهرت الأوقاف في العالم الإسلامي لتسد ما لا يستطيع القطاع الربحي سده من حاجات المجتمع وليكون إضافة مستدامة لمؤسسة الزكاة والصدقات، بيد أن الجمع بين الفكرتين من خلال الوقف النقدي على الشركات الناشئة جعل كل الصيد في جوف الفرا، لأن رأسمالية العولمة لم تترك تداعياتها في مكان نشأتها في الغرب فحسب، بل وزعت تبعاتها على العالم برمته وساعد على ذلك ثورة التكنولوجيا وسرعة المواصلات والتواصل، وهي ثورة لا يمكن بأي حال من الأحوال الوقوف في وجهها، بل لا مناص من التكيف معها وتسخير عنفوانها ليكون لنا لا علينا.

أتت خطة البحث لتشمل التعريف بحاضنات الأعمال في سياقها الغربي، وبالوقف النقدي في سياقه الإسلامي ثم التركيب بينهما كما حدث في التجربة الإندونيسية.

I- حاضنات الأعمال

1.تاريخ الفكرة

إن فشل المشاريع الاستثمارية الجديدة في مراحلها الأولى من التطوير هو ظاهرة شائعة في عالم المال والأعمال، بل إن منظري التطور والداروينية الاجتماعية يرون أن قوى الانتقاء التي تُقصي الشركات غير التنافسية تعد ظاهرة ضرورية تساهم في الحفاظ على الشركات القادرة على البقاء دون غيرها (Ruef, 2006)، ومع ذلك، فإن النمو المستمر منذ عام 1980 في عدد حاضنات الأعمال التي تعمل في الغرب خصوصا أمريكا الشمالية، يشير إلى ظهور منظور جديد تجاه الشركات الناشئة سواء من الحكومات أو المجتمعات المحلية أو المستثمرين الخواص، الذين صاروا يعتقدون أنه من الأحسن للمجتمع مد يد المساعدة للشركات "الضعيفة التي لها آفاق واعدة" لتجنب الفشل من خلال احتضانها حتى تطور هياكل تجارية مكتفية ذاتياً (Dilts, 2004)

بدأت فكرة حاضنات الأعمال في ستينيات القرن العشرين وانطلقت فعليًا في أواخر التسعينيات لدعم الشركات الناشئة التي تحتاج إلى المشورة ورأس المال الاستثماري لإخراج أفكارها إلى حيز الوجود، تأخذ كلمة "احتضان" دلالات مثيرة للاهتمام عند تطبيقها على تطوير الأعمال الجديدة (Raymond W. Smilor، 1986). فالاحتضان من حيث اللغة يعني الحفاظ على ظروف محددة ومضبوطة لتهيئة بيئة ملائمة للتفقيس أو الولادة. كما يعني مجازا التسبب في تطور شيء ما أو إعطائه شكلاً ومضموناً. في هذا السياق، يكون الحاضن للأعمال جهازاً يهدف إلى الحفاظ على ظروف مضبوطة لعملية التنمية.

تشمل هذه الظروف المضبوطة أربعة أنواع من الموارد: الدعم الكتابي (السكرتارية)، المساعدة الإدارية، دعم المرافق، والخبرة التجارية، بما في ذلك الإدارة والتسويق والمحاسبة والتمويل. ومن خلال التحكم في هذه الظروف، تسعى حاضنة الأعمال إلى الربط الفعال بين المواهب، والتكنولوجيا، ورأس المال، والمعرفة، بهدف تعزيز المواهب الريادية وتسريع نمو الشركات الجديدة (Raymond W. Smilor, 1986).

2.هدف حاضنات الأعمال

تهدف حاضنات الأعمال إلى مساعدة رواد الأعمال الجدد في بدء الأعمال الاستثمارية، وتساعد في سد الفجوة الموجودة بين الفرص والباحثين عنها، إذ ليس كل الناس يتوفرون على مهارة إدارة الأعمال والتكوين الكافي الذي يجعلهم في غنى عن المتابعة والدعم. علاوة على ذلك، ليس كل شخص لديه القدرة على الوصول إلى الموارد التي يمكن أن تمول جهود الأعمال الجديدة حتى تصبح مربحة. تساعد برامج

الحاضنات في سد الفجوة من خلال توفير التدريب الأولي لرواد الأعمال، ومساحة لإطلاق الأعمال، وفي بعض الحالات توفير الاتصالات بين صاحب العمل الجديد مع الأشخاص الذين هم في وضع يسمح لهم بالاستثمار في مستقبل الشركة .(Hatten, 2008) لا يمكن للحاضنة أن تحل محل المبادرة التجارية والجهد الشخصي والإبداع، فهناك مصطلح يستخدم في مجال الأعمال يسمى "متلازمة الحاضنة" حيث يسمح رائد الأعمال بأن تلغي مبادرات وحكم المستشارين في المركز مبادراته وحكمه. وبينما قد يقدم المستشارون نصائح قيمة، فإن مسؤولية نجاح العمل تقع على عاتق رائد الأعمال بالأساس .(Lesáková, 2012)

عرفت هذه الحاضنات بمسميات مختلفة مثل "مركز الابتكار"، و"مركز المشاريع"، و"مركز الأعمال والتكنولوجيا". شهد عدد الحاضنات في الولايات المتحدة نموًا سريعًا في منتصف الثمانينات. وفقًا لمسح وطني أجري آنذاك تم إنشاء معظم الحاضنات بعد عام 1983، حيث تم افتتاح 34% منها خلال عام واحد (Raymond W. Smilor 1985)، (يوجد اليوم ما يقدر بنحو 900 حاضنة أعمال تابعة للجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال تعمل في جميع أنحاء الولايات المتحدة بالإضافة إلى الحاضنات التابعة لها في 40 دولة (Inc.com، 2020).

تم تأسيس الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال، وهي منظمة غير ربحية ومقرها في الإسكندرية بولاية فيرجينيا، عام 1985. تهدف هذه الجمعية إلى تعزيز فكرة حاضنات الأعمال، وتثقيف الجمهور حول فوائدها، وتقديم المعلومات الكافية حول تطويرها، ومراقبة التشريعات المتعلقة بها، وجمع الأفراد المؤثرين المشاركين في "صناعة" الحاضنات (https://www.inbia.org/history, 2024) .

لقد أثار هذا المفهوم حماسًا كبيرًا وقتها، حيث وصفت إحدى المنشورات المتخصصة في التنمية الاقتصادية هذا النهج بأنه "أقوى أداة للتنمية الاقتصادية تم تقديمها في هذا العقد"، ويبدو أن زخم هذه الفكرة لم يخفت حتى يومنا هذا بل ربما أخذ بعدا عالميا (Raymond W. Smilor ، 1986).

يجب أن تلبي الشركة المؤهلة للحصول على مساعدة الحاضنة معايير معينة، بنفس الطريقة التي قد تفي بها شركة رأس المال الاستثماري. تتمتع بعض الحاضنات بمصالح متنوعة، وتقبل أنواعًا مختلفة من الشركات الناشئة، في حين تركز أخرى على مجال أو صناعة معينة. على سبيل المثال، تدعم بعض الحاضنات ذات الاهتمامات الخاصة حصريًا الشركات المملوكة للنساء والأقليات، بينما تختار أخرى التركيز على البرامج المبتكرة أو التطبيقات الطبية (HUSSEINI Hassan Tukur, 2019) .

تدعم مجموعة متنوعة من الرعاة الحاضنات حسب أهدافهم، وهناك حاضنات مدعومة من قبل الهيئات الحكومية وغير الربحية. الأهداف الرئيسية لهذه الحاضنات هي خلق فرص العمل، وتوسيع القاعدة الضريبية، والتنويع الاقتصادي. ترتبط حاضنات أخرى بالجامعات وتوفر لأعضاء هيئة التدريس والخريجين والمجموعات ذات الصلة فرص البحث والأعمال الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عددًا من

الحاضنات عبارة عن هجين تجمع بين الموارد من كل من الحكومة والقطاع الخاص (Yuchen Gao, 2017). في غضون ذلك، ارتفعت شعبية الحاضنات الربحية خلال التسعينيات. ولقد غذت هذه الزيادة في النمو عموماً التوسع الاقتصادي الهائل الذي شهده العقد الماضي، وخاصة ظهور التجارة الإلكترونية. وتدير هذه الحاضنات أنواع مختلفة من مجموعات الاستثمار، وتحافظ عليها بهدف توفير العائدات على الأموال التي تستثمرها المجموعة. وينصب تركيزها الرئيسي عادة على التطبيقات المبتكرة للتكنولوجيا الجديدة وتطوير العقارات التجارية. ورغم هذا فليست كل الحاضنات التي تعمل من أجل الربح تستطيع أن توفر ما تحتاجه من القيادة والتوجيه والتمويل، لهذا لحق بالركب مؤسسات غير ربحية كالكنائس (Moon, 2024)، وتجمعات غير تقليدية كالجامعات والمجتمع المحلي (Chydzinski, 2008) .

II- حاضنات الوقف النقدي الإسلامي

يبدو من خلال التجارب العالمية، أن محرك الحوافز في حاضنات الأعمال ليس واحدا دائما فقد بينت تجربة الجمعية الوطنية الهندية أن الحافز الربحي ليس ضامنا بالضرورة للسهر على حضانة الأعمال التي لم يتبين بعد قدرتها على البقاء، بل ربما كان العكس هو الصحيح إذا لم تنجح الشركات الناشئة في مراحلها الأولى، حيث يفقد طالبوا الربح صبرهم على متابعة مشاريع لا يرون لها أفقا لكي تنجح في الأمد القريب ومن ثم ينصرفون عن رعايتها (Sharma, 2014) . ولذلك ظهرت مبادرات أخرى في بلدان مختلفة من الفضاء الإسلامي أدخلت القطاع الوقفي في تحدي حضانة الأعمال، وسنأخذ في بحثنا هذا إحدى تلك التجارب وهي تجربة حضانة الأعمال من خلال الأوقاف النقدية الإسلامية في إندونيسيا، وقبل ذلك لابد لنا أن نعرج على الإطار النظري للوقف الإسلامي عموما والوقف النقدي على الخصوص من خلال أقوال الفقهاء وقرارات المجامع الفقهية ثم التقنين والهندسة المالية.

1.تعريف الوقف

الوقف في اللغة العربية يعني الحبس، يقال وقفت الدار وقفا حبستها في سبيل الله ويعني الوقف أيضا المنع، يقال وقفت الرجل عن الشيء وقفا منعته عنه، ويطلق الوقف على السكون، يقال وقفت الدابة تقف وقفا ووقوفا بمعنى سكنت. ويطلق الوقف أيضا على الشيء الموقوف تسمية بالمصدر، وجمعه أوقاف كثوب وأثواب (Al Fayoumi، No date). وفي اصطلاح الفقهاء عرف الوقف بتعريفات مختلفة: (Al-Awqaf، 2006): عرّف الحنفية الْوَقْف بتعريفين:

التعريف الأول: يعبر عن حقيقة الوقف عند الإمام أبي حنيفة، فذكر المرغيناني أن الوقف "في الشرع عند أبي حنيفة :حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية"، أما التعريف

الثاني: فيعبر عن حقيقة الوقف عند الصاحبين، قال المرغيناني":وعندهما - أي الوقف - حبس العين على حكم ملك الله تعالى، والتصدق بالمنفعة (waqfs، 2017)".

وعرفه ابن عرفة بقوله: إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا (Al-ʿRassa، 1931). وعند الشافعية يعرفه الرملي بقوله:" حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود". (Al-Ramli، 184). أما الحنابلة فقد عرفه ابن قدامة فقال:" ومعناه تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة" (Al-Maqdisi، 1405 Hijri).

أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد عرفته تعريفا مختصرا بالقول:" حبس المال والتبرع بمنفعته"، وهو تعريف مجمل لا يخرج عما قاله فقهاء المذاهب (AAOIFI، 1441Hijri). هذه هي التعريفات الفقهية في المذاهب السنية المشهورة، ومنها استلهمت القوانين المدنية في البلدان الإسلامية التعريف القانوني للوقف، ولأننا سنتناول دراسة الحالة في إندونيسيا فإن الوقف في القانون الإندونيسي يُعرّف بأنه حبس مال معيّن، سواء كان عقارا أو منقولا، وتخصيص منفعته لأغراض دينية أو اجتماعية أو خيرية، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. هذا التعريف ورد في القانون رقم 41 لعام 2004م بشأن الوقف، والذي وسّع نطاق الوقف ليشمل الأصول المنقولة مثل النقود والمعادن الثمينة والأوراق المالية وحقوق الإيجار، بالإضافة إلى الأصول غير المنقولة كالأراضي والمباني (Rimanto, 2021) .

2.الوقف النقدي:

1.2.التعريف والحكم الشرعي

يمكن تعريف الوقف النقدي بأنه حبس النقود وتسبيل منفعتها المتمثلة في الأرباح الناتجة عن استثمارها (Hamza، 2017). وهو تعريف يتردد صداه بألفاظ متقاربة عند كثير من الباحثين، فقد عرفه شوقي دنيا بقوله: "هو الوقف الذي يكون الموقوف فيه مالا نقديا" (Dunya، 2001).

أما الحكم الشرعي للوقف النقدي فقد أجازه مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في الدورة الخامسة عشرة بمسقط – سلطنة عمان سنة 2004، حيث جاء في قراراته (International، 2004):

- ❖ وقف النقود جائز شرعًا، لأن المقصد الشرعي من الوقف وهو حبس الأصل وتسبيل المنفعة متحقق فيها؛ ولأن النقود لا تتعين بالتعيين وإنما تقوم أبدالها مقامها.
- ❖ يجوز وقف النقود للقرض الحسن، وللاستثمار إما بطريق مباشر، أو بمشاركة عدد من الواقفين في صندوق واحد، أو عن طريق إصدار أسهم نقدية وقفية تشجيعًا على الوقف، وتحقيقًا للمشاركة الجماعية فيه.

❖ إذا استثمر المال النقدي الموقوف في أعيان كأن يشتري الناظر به عقارًا أو يستصنع به مصنوعًا، فإن تلك الأصول والأعيان لا تكون وقفًا بعينها مكان النقد، بل يجوز بيعها لاستمرار الاستثمار، ويكون الوقف هو أصل المبلغ النقدي.

وما أخذ به المجمع الفقهي هو الرأي القوي بعد استقراء آراء الفقهاء وأدلتهم لأن هناك من منعه بحجة أن ما لا ينتفع به إلا بالإتلاف مثل الدنانير والدراهم والمأكول والمشروب وأشباهه لا يصح وقفه، لأن الوقف تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة، وما لا ينتفع به إلا بالإتلاف لا يصح الوقف فيه (Al-Zuhayli، 1998). غير أن هذا الاستدلال لا يصمد أمام النقد لأن قياس النقود على الطعام لا يستقيم فالنقود لا تتلف مثل الطعام بل هي تدور بين الأيدي فحسب، ولهذا يقول الدكتور شوقي دنيا: " لم أجد تعليلا صريحا للقول بعدم جواز وقف النقود، وكل ما استشففته من مواقفهم، هو أن الذي حدث في عصر النبوة والخلافة الراشدة كان وقفا للأصول الثابتة من أراض وعقارات ولم يحدث وقف للنقود" (Dunya، 2001).

وقد ألف الإمام أبو السعود رسالة لطيفة في وقف النقود ذكر فيها أقوال العلماء في المسألة وانتصر فيها للقول بالجواز، ويمكن لمن أراد معرفة المزيد من الحجج والآراء أن يراجعها (Abu al-Su'ud، 1997).

2.2.وقف النقد في التجربة التاريخية الإسلامية

يمكن الرجوع إلى مراحل متقدمة جدا في التاريخ الإسلامي إذا أردنا أن نذكر نماذج للوقف النقدي فقد ورد ذكر شيء من ذلك في كتاب الوصايا، باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت من صحيح البخاري في مورد جواب الإمام الزهري عن حكم أكل واقف النقود من ربح وقفه، والسؤال يوحي بأن مسألة جواز وقف النقود في حد ذاتها لم تكن مورد شبهة على الإطلاق عند الإمامين البخاري والزهري وإنما كان الاستفتاء حول من يحق له الانتفاع من ربح الوقف، يقول الإمام البخاري:" وقال الزهري فيمن جعل ألف دينار في سبيل الله ودفعها إلى غلام له تاجر يتجر بها وجعل ربحه صدقة للمساكين والأقربين هل للرجل أن يأكل من ربح ذلك الألف شيئا وإن لم يكن جعل ربحها صدقة في المساكين قال ليس له أن يأكل منها" (Al-Bukhari، 1993). بيد أن التجربة الأكثر وضوحا كانت في العهد العثماني، الذي زخر بتجارب كثيرة لوقف النقود، بحيث يمكن اعتبار العهد العثماني هو عصر الوقف النقدي المؤسسي، وقد اعتمدت المحاكم العثمانية هذه الأوقاف في وقت مبكر من بداية القرن الخامس عشر، وبحلول نهاية القرن السادس عشر، أصبحت واسعة الانتشار في جميع أنحاء الأناضول والمقاطعات الأوروبية للدولة العثمانية (Çizakça, 1995). ورغم هذا فإن بعض الباحثين يشيرون إلى وجود انحرافات في التطبيق في بعض الفترات والأماكن

في منطقة الأناضول عندما حولت بعض الأوقاف النقدية إلى قروض بفائدة بدلا من أن تكون مضاربة بربح (Mandaville, 1979)، لكن الكشف عن صحة هذا يخرج عن مجال بحثنا ويذهب بنا بعيدا في متاهات التحقيق التاريخي، لأن ما يهمنا الآن هو التجربة الراهنة وهي مشروطة بقيود وضوابط واضحة تمنع الفائدة والربا وتصر على عنصر المضاربة والمشاركة في أي تعامل يقوم به نظار الأوقاف النقدية كما مر بنا في الفتاوى المرجعية للمجمع الفقهي وهيئة المراجعة والمحاسبة وغيرها من الفتاوى الفردية للعلماء.

III- الوقف النقدي كحاضنة للشركات الناشئة: الحالة الإندونيسية

1.التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة في إندونيسيا

لقد كتبت حتى الآن دراسات وأبحاث كثيرة حول الوقف النقدي في التطبيق المعاصر، لكن ما يهمنا الآن هو توظيف قطاع الوقف في مجال حضانة الشركات الناشئة، سواء من جانب الإدارة (النظارة) أو من جانب التمويل (الوقف النقدي)، إضافة إلى دخول التكنولوجيا والاتصال الرقمي على الخط في عالم المال والأعمال بشكل لا يمكن تجاوزه.

تشمل الخدمات المالية الرقمية التي تتطور يوما بعد يوم وتطرح تحدياتها على الشركات الناشئة؛ أنظمة الدفع وقنوات التمويل والخدمات المصرفية الرقمية والتأمين الرقمي عبر الإنترنت والمال الإلكتروني والمحفظة الإلكترونية والإقراض من نظير إلى نظير والتمويل الجماعي، دون أن ننسى ضغوط الذكاء الاصطناعي وأنظمة البلوك تشين (Yassine Maleh, 2024) . يُعرف وصف الحياة أعلاه بمصطلح "الحياة الإلكترونية" أي الحياة التي تأثرت باحتياجات مختلفة إلكترونيًا، وفي الوقت الحاضر تظهر مصطلحات تبدأ بالبادئة "e"مثل التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والوقف الإلكتروني وما إلى ذلك والتي تعتمد على الإلكترونيات، وقد جذب عالم التكنولوجيا المالية هذا انتباه صناع القرار في إندونيسيا لزيادة استخدامه في مجال رفاهية المجتمع عن طريق تطوير فكرة الوقف النقدي لتلحق بركب التكنولوجيا، والذي يطلق عليه البعض اسم "الوقف الإلكتروني (Siti Nurjanah, 2021) .

لابد إذن لعالم التمويل الإسلامي أن يتناغم مع العصر الصناعي الرابع (4.0) حتى يتجنب التهميش والهيمنة، الأمر الذي يتطلب فهم وإجراء تغييرات إيجابية ومبتكرة من أجل التنمية الاقتصادية المجتمعية القائمة على الرقمنة والأنظمة السحابية ضمن مبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية.

تتسم الثورة الصناعية 4.0 بالزيادة في الإنتاجية والتصنيع من خلال الاستفادة من التكنولوجيا كعامل تمكين، وهي تشمل مجالات التعلم الكبير، والتعلم الآلي، وتحليلات البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي (AI)، إنترنت الأشياء (IoT) وغيرها من التقنيات الثورية (Mohd Javaid, 2024) .

لقد أصبح الوصول إلى المعلومات اليوم سهلاً للغاية ويمكن القيام به في أي وقت وفي أي مكان باستخدام شبكة الإنترنت، يتجلى الاقتصاد الرقمي في إندونيسيا في العديد من الصناعات، ولا يركز فقط

على التجارة الإلكترونية، بل اخترق الاقتصاد الرقمي الآن أيضًا مجالات النقل والتمويل والخدمات المصرفية والزراعة والخدمات وصولا إلى التخطيط الحضري.

بالنسبة لإندونيسيا، يوفر الاقتصاد الرقمي أملًا جديدًا للتحول الاقتصادي الذي من المتوقع أن يصبح المحرك الرئيسي للاقتصاد الإندونيسي، واليوم هناك أربعة من ثمانية شركات وحيدة القرن في البلاد يعتمد نشاطها على المجال الرقمي بالأساس وهي: go-Jek ، Open، Traveloka، Tokopedia (Suwarni, 2020).

وانتشر أخيرا مصطلح fintech وهو اختصار بمعنى التكنولوجيا المالية. تعرّف التكنولوجيا المالية على أنها: موضوع متعدد التخصصات يجمع بين التمويل وإدارة التكنولوجيا وإدارة الابتكار (Leong, 2018)، أما الشركات الناشئة ففي الأصل، كان هذا المفهوم يشير إلى جميع الكيانات الاقتصادية الجديدة التي تدخل السوق. ولم يثر هذا التعريف أي جدل حتى بدأ المصطلح يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفئة محددة من الشركات المرتبطة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) الذي يتطور ديناميكيًا، وخاصة الإنترنت، كوسيلة للاتصال الشامل والفوري وغير المحدود تقريبًا (OECD, 2018) . أثارت هذه التطورات الآمال في سياق زيادة الابتكار وتسريع النمو الاقتصادي، وخاصة في البلدان المتقدمة. وبصرف النظر عن نتائج التحليل التفصيلي، فإن مفهوم الشركة الناشئة يرتبط بلا شك بإدارة الأعمال في مراحلها الأولية وتنفيذ الابتكارات. وهناك ثلاث مجموعات من الشركات التي يمكن تصنيفها في البداية على أنها شركات ناشئة جديرة بالملاحظة. تتضمن المجموعة الأولى مشاريع مما يسمى بالصناعات الإبداعية، أي تلك المرتبطة بالتصميم الإبداعي والحرف والفنون الجميلة. المجموعة الثانية هي ريادة الأعمال في العلوم، أي نقل التكنولوجيا وتسويق الاختراعات. أخيرًا، تتضمن المجموعة الثالثة مشاريع تنتمي إلى ما يسمى بالصناعة الرقمية، حيث تعد تقنيات معالجة المعلومات أحد العناصر الأساسية في نموذج الأعمال (Skala, 2019).

2.رقمنة الوقف النقدي الإندونيسي

تم تنظيم الوقف النقدي في القانون المدني في إندونيسيا ضمن القانون رقم 41 لعام 2004 بشأن الوقف، واللائحة الحكومية رقم 42 لعام 2006 بشأن تنفيذ قانون الوقف، ولائحة وزير الشؤون الدينية رقم 4 لعام 2009 بشأن الإدارة الحكومية للوقف النقدي، وفتوى مجلس العلماء الإندونيسي بتاريخ 11 مايو 2002 بشأن الوقف النقدي. من هذه اللوائح، يتم تعريف الوقف النقدي بأنه عمل قانوني للوقف لفصل و/أو تسليم بعض الأموال لاستخدامها إلى الأبد أو لفترة زمنية معينة وفقًا لمصالحها لأغراض

العبادة و/أو الرفاهية العامة وفقًا للشريعة (Achmad Fauzi, 2021). في حين أن لجنة الفتوى التابعة لمجلس علماء إندونيسيا تعرف الوقف النقدي على النحو التالي(Purkon, 2022) :

- ❖ (الوقف النقدي / وقف النقد) هو وقف يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص أو مؤسسة أو كيان قانوني في شكل نقدي.
- ❖ النقود المذكورة في التعريف تشمل الأوراق المالية
- ❖ يجوز وقف المال شرعا
- ❖ لا يجوز صرف مال الوقف إلا فيما تجيزه الشريعة
- ❖ يجب ضمان أصل الوقف النقدي لاستمراره، فلا يجوز بيعه ولا هبته ولا توريثه
- ❖ إن تطوير الوقف النقدي في عصر الاقتصاد الرقمي له أهمية كبيرة، لأنه يتوافق مع تطورات العصر، وفي البرنامج الجديد الذي تم إطلاقه في 14سبتمبر 2020 في الاجتماع التنسيقي لهيئة الوقف الإندونيسية، بالتعاون مع وزير الشؤون الدينية ونائب رئيس إندونيسيا، هناك ثلاثة برامج لمجلس الوقف الإندونيسي، وهي: صكوك روابط الوقف النقدي (CWLS)، كاليسا (وقف الرعاية الإندونيسي)، أكبري (وقف بناء البلد).

بالنسبة لصكوك روابط الوقف النقدي، فهو وقف نقدي مرتبط بالقبائل في شكل خطابات دين أو سندات شرعية، وقد تم إصدار هذه الصكوك بهدف مساعدة المتضررين من جائحة كوفيد19.

أما وقف أكبري فهو وقف في شكل مساعدة رأسمالية للتمكين الاقتصادي لفئات الدخل الدنيا والوسطى.

تشجع اللجنة الوطنية للتمويل الشرعي (KNKS) على رقمنة مدفوعات الوقف لاستهداف جيل الألفية. وفقًا لبيانات الهيئة الإندونيسية للوقف(BWI) ، فإن الإمكانات المالية للوقف النقدي في إندونيسيا تقدر بحوالي 180 تريليون روبية إندونيسية سنويًا، ولكن ما تم تحقيقه فعليًا لا يتجاوز 400 مليار روبية.

تهدف فكرة الوقف النقدي من خلال الوسائل الرقمية إلى تسهيل العملية على المجتمع الوقفي، ويستهدف الوقف النقدي جيل الألفية والجمهور العام. على سبيل المثال، يمكن إجراء معاملات الوقف النقدي باستخدام الهواتف المحمولة فقط، مع ربط النظام بين الدفع النقدي والوقف.

وفي إطار تطوير الوقف النقدي، تعاون بنك إندونيسيا مع العديد من الجهات، بما في ذلك إعداد وإصدار "المبادئ الأساسية للوقف (WCP) "بالتعاون مع إندونيسيا والبنك الإسلامي للتنمية (IDB).

من بين الابتكارات الأخرى في مجال الوقف، تم إصدار "صكوك الوقف المرتبطة بالبنك(WLS) "، وهي نتيجة تعاون بين بنك إندونيسيا، والهيئة الإندونيسية للوقف(BWI) ، ووزارة المالية.

تمثل WLS وثيقة دين شرعية أو صكوكًا تعتمد على الوقف النقدي، مما يجعل ممارسة الوقف أكثر انتشارًا ومرونة (Siti Nurjanah, 2021, p. 59).

إن الوقف النقدي هو وسيلة للتواصل مع المجتمع الإسلامي العالمي وقد أدى التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات وتكنولوجيا الكمبيوتر إلى تغييرات في الثقافة وأسلوب الحياة في الحياة اليومية، وفق متتالية آخذة في التحقق تفرض أنماطا جديدة من العلاقات، بما في ذلك عالم الأعمال. إن أحد الركائز الأساسية للوسائط في المعاملات ال تجارية في عصر الألفية هو الدفع الإلكتروني، والذي يحل محل نمط العلاقات في المعاملات المادية القائمة على الورق كآلية للمعاملة ليكون نمطًا للعلاقات في المعاملات الافتراضية ويؤسس علاقات جديدة من خلال الوسائط الرقمية حيث يتم إنشاء المستندات في الفضاء الإلكتروني لتزيد فعالية وكفاءة الوقت والتكلفة لكل من البائع والمشتري والضامن والمنظم (Almomani, 2024).

بناءً على مبادئ فقه المعاملات الإسلامية، فإن جميع المعاملات مباحة ما لم يكن هناك دليل شرعي يحرمها. يمكن تشبيه استخدام المدفوعات الإلكترونية في الأنشطة اليومية باستخدام المحفظة الإلكترونية في قائمة OVO (هو تطبيق محفظة إلكترونية وخدمة دفع رقمي شائعة في إندونيسيا)، حيث تكون الخطوة الأولى هي إيداع المال في هذه المحفظة حتى يمكن استخدامها في أي وقت. وبالتالي، فإن المحفظة الإلكترونية تحتوي على خصائص "الوديعة"، وفي هذه الحالة، تكون الجهة المودَع لديها مسؤولة عن إعادة الوديعة. (Siti Nurjanah، 2021) .

هذا الخدمة دعمت أيضًا بفتوى صادرة عن المجلس الوطني للشريعة رقم: 116 -DSN/ MUI/IX/2017 بشأن الأموال الإلكترونية الإسلامية القائمة على عقود الوديعة في فتوى حيث ورد أن الأموال الإلكترونية E-Money هي أداة دفع يجب أن تتوافر فيها العناصر التالية:

- ❖ تُصدر بناءً على المبلغ المودَع مسبقًا لدى الجهة المُصدِرة.
- ❖ يجب تخزين المبلغ الإلكتروني في وسيلة متكاملة بشكل إلكتروني.
- ❖ المبلغ النقدي الإلكتروني المُدار من قبل الجهة المُصدِرة لا يُعتبر وديعة، كما هو موضح بالفعل في اللوائح المصرفية.
- ❖ تُستخدم الأموال الإلكترونية كأداة دفع مع التجار الذين لا تربطهم علاقة تبعية مع الجهات المُصدِرة للأموال الإلكترونية (Hardiyanti, 2024).

3.ضوابط الوقف النقدي

أصدر المجلس الوطني للشريعة أيضا الضوابط الآتية:

1.3. أحكام العقود والأطراف القانونية

العقد بين مصدر الأموال الإلكترونية وحاملها: يكون العقد إما عقد وديعة أو عقد قرض:

1.1.3.إذا كان العقد المستخدم هو عقد الوديعة:

- ❖ يُعتبر المبلغ الاسمي للأموال الإلكترونية وديعة يمكن لحامل البطاقة استخدامها في أي وقت.
- ❖ لا يجوز لمصدر الأموال (المستلم) استخدام المبلغ المودع إلا بإذن من حامل البطاقة.
- ❖ إذا تم استخدام المبلغ المودع من قبل المصدر بإذن حامل البطاقة، يتحول عقد الوديعة إلى عقد قرض، ويصبح المصدر مسؤولًا وفق أحكام عقد القرض.
- ❖ يتعين على الجهات المعنية تحديد القيود على المصدر في استخدام الأموال المودعة من حاملي البطاقات (الأموال المعلقة).
- ❖ يجب ألا يتعارض استخدام الأموال من قبل المصدر مع مبادئ الشريعة والقوانين واللوائح ذات الصلة.

2.1.3.إذا كان العقد المستخدم هو عقد القرض:

- ❖ يُعتبر المبلغ الاسمي للأموال الإلكترونية دينًا يمكن لحامل البطاقة استخدامه واسترجاعه في أي وقت.
- ❖ يمكن للمصدر استثمار الأموال (الدين) الخاصة بحاملي الأموال الإلكترونية.
- ❖ يتعين على المصدر إعادة المبلغ الأساسي للدين إلى حامل الأموال الإلكترونية في أي وقت وفقًا للاتفاقية.
- ❖ يتعين على الجهات المعنية تحديد القيود على المصدر في استخدام الأموال المقترضة (الأموال المعلقة).
- ❖ يجب ألا يتعارض استخدام الأموال من قبل المصدر مع مبادئ الشريعة والقوانين واللوائح ذات الصلة.
- ❖ من بين العقود التي يمكن للمصدر والأطراف الأخرى (المشغلين الرئيسيين، الجهات المستقبلة، التجار، مشغلي المقاصة، ومشغلي التسوية النهائية) استخدامها في إدارة الأموال الإلكترونية: عقد الإجارة، عقد الجعالة، عقد الوكالة بأجر.

هذه الفتوى تهدف إلى التأكد من توافق الأموال الإلكترونية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وضمان استخدامها بطريقة شرعية وآمنة(Andri Soemitra, 2021) .

IV- إدارة أموال الوقف النقدي الإندونيسي

1.دور المؤسسات المستقبلة

إن دور المؤسسات المالية الشرعية المتلقية للوقف النقدي LKS-PWU استراتيجي للغاية خاصة في تطوير وقف الأموال في إندونيسيا. أحد هذه الأدوار الاستراتيجية يتعلق بالوضع القانوني لهذه المؤسسة منذ أن تم تكليفها بشكل مباشر من قبل وزير الشؤون الدينية كمؤسسة مرخصة تعمل على تلقي الوقف المالي. وقد ورد ذلك في القانون رقم 41 لسنة 2004 المادة 28 بشأن الوقف

التي تنص على: "يجوز للواقف أن يتبرع بالأشياء المنقولة في شكل نقود من خلال مؤسسة مالية شرعية يعينها الوزير". وفي هذا الصدد، يتمتع الوزير بسلطة

تعيين المؤسسة المالية الشرعية المعينة التي تلبي المتطلبات بناءً على المشورة والاعتبارات من مجلس الأوقاف الإندونيسي (المادة 24 الفقرة 1 التفسيرات). لا يمكن لجميع مؤسسات الأوقاف الإسلامية أن تكون متلقية لوقف أموال المسلمين. وقد وضع القانون رقم 41 لسنة 2004 متطلبات معينة لمؤسسات الأوقاف الإسلامية لتكون قادرة على تلقي الوقف المالي من الناس. وتشمل هذه المتطلبات:

- ❖ يجب على مؤسسات الأوقاف الإسلامية تقديم اقتراح مكتوب إلى وزير الشؤون الدينية؛
- ❖ إرفاق النظام الأساسي ككيان قانوني؛
- ❖ تمتلك مكاتب تشغيلية في منطقة جمهورية إندونيسيا؛
- ❖ تعمل في مجال التمويل الإسلامي؛
- ❖ تعمل على تلقي الوديعة.

تهدف هذه المتطلبات الصارمة إلى ضمان إمكانية ضمان الوقف النقدي المحصل في هذه المؤسسات المالية الشرعية لاستدامته وأمنه (Fauziah, 2020) .

في إطار الجهود المبذولة لتحسين إمكانات الوقف النقدي، قدمت هيئة الخدمات المالية (OJK) منتجًا مبتكرًا يُسمى "وديعة الوقف النقدي المرتبطة (Cash Wakaf Linked Deposit - CWLD) "في نهاية أكتوبر 2023، تهدف هذه المبادرة إلى زيادة مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية لإندونيسيا من خلال إشراك أطراف متعددة، بما في ذلك المؤسسات المالية الشرعية لإدارة الوقف النقدي-LKS PWU والنظار القائمين على إدارة الوقف النقدي.

وديعة الوقف النقدي المرتبطة هي منتج استثماري إسلامي يجمع بين مفهومي الوقف والودائع الإسلامية. يتيح هذا المنتج للواقفين (الأشخاص الذين يقدمون الوقف) تقديم مبلغ معين من الوقف

النقدي في شكل ودائع للبنوك الإسلامية التي تعمل كـ .LKS-PWU لاحقًا، يتلقى العميل (الواقف) عائدات الأرباح وقيمة الوديعة الأساسية في نهاية البرنامج. ببساطة، عند تقديم الواقف الوقف النقدي على شكل ودائع إسلامية، يتعاون الناظر مع البنك الإسلامي لتحديد برامج المستفيدين من الوقف (الموقوف عليهم). ثم تُودَع أرباح الاستثمار الناتجة عن هذه الوديعة في حساب خاص بالناظر لتوزيعها وفقًا للاتفاقية. وفي نهاية فترة البرنامج، تُعاد القيمة الأساسية للوديعة إلى الواقف، بينما يتم توزيع فوائد الوقف على المحتاجين. تم تصميم برنامج CWLD ليحقق فوائد لكل من الواقف كمستثمر، وكذلك للمجتمع الأوسع كمستفيدين، تم توظيف الرقمنة والتكنولوجيا في تصميم برنامج CWLD أيضًا بطريقة شفافة ومسؤولة، حيث يتم تقديم جميع المعلومات المتعلقة بالبرنامج، بدءًا من الأموال المجمعة وصولاً إلى المستفيدين، في نشرة مصغرة. وبالتالي، يمكن للواقف معرفة استخدام أموال الوقف بوضوح (IAEI, 2024) .

2.تمويل الشركات الناشئة من خلال الوقف النقدي

إن إدارة الوقف النقدي لا يمكن أن تتم عن طريق تحويل الأموال مباشرة من الناظر إلى الشركات الناشئة، بل يجب أن تتم بالتعاون مع المؤسسات المالية أو مديري الاستثمار. في الواقع، يمكن للوقف النقدي أن يتم فقط من خلال المؤسسات المالية الإسلامية المخصصة لاستقبال الوقف النقدي-LKS) (PWUالتي يتم تقنينها وتعيينها من قبل وزير الشؤون الدينية في جمهورية إندونيسيا .تدار الأموال الموقوفة لصالح الشركات الناشئة بالتعاون مع الجمعيات والمؤسسات المستلمة للوقف النقدي المذكورة القانون في رقم 41 لعام 2004 وهي: البنوك الإسلامية العامة(BUS) ، وحدات الأعمال الإسلامية(UUS) ، مؤسسات التمويل الإسلامي الصغيرة(LKMS) ، جمعيات الادخار والإقراض والتمويل الإسلامي (KSPPS)، ووحدات الادخار والإقراض والتمويل الإسلامي(USPPS) .هذه الجمعيات، المعروفة أكثر في المجتمع باسم بيت المال والتمويل(BMT) (Siti Nurjanah، 2021، صفحة 62)

أو من خلال ناظر الوقف، وفقًا لنموذجين:

النموذج الأول: يتم استخدام أموال الأوقاف كوسيلة للمشاركة في الشركات الناشئة، أو يتم استخدامها كنموذج لـ KSPPS أوUSPPS ، حيث تُوزَّع هذه الأموال كتمويل للشركات الناشئة.

النموذج الثاني: يتمثل في وضع الوقف النقدي في KSPPS أو USPPS بموجب اتفاقية مضاربة مقيدة (Mudharabah Muqayadah) ، اتفاقية المضاربة المقيدة هي اتفاقية مضاربة تضع شروطًا محددة على مدير الأموال (المضارب) بشأن كيفية استثمار الأموال وفقًا لما يحدده صاحب المال (الواقف). في هذه الحالة، ينبغي أن يتم توزيع الأموال فقط على الشركات الناشئة التي يحددها صاحب المال.

أما الوقف النقدي الذي يتم استثماره كرأس مال في أعمال الشركات الناشئة، فيجب الحفاظ عليه، وإذا تحققت أرباح، يتم توزيعها بين الشركات الناشئة و KSPPS أوUSPPS ، ثم يتم تقسيمها بواسطة الناظر وفقًا للنسبة أو الحصة المتفق عليها مسبقًا (Uswatun Hasanah, 2019) .

يجب دائما الحفاظ على الوقف النقدي للمشاريع الناشئة، الذي يُعتبر استثمارًا (رأس مال) في أعمال شركة معينة وإذا حقق أرباحًا، يتم تقسيم العائدات بين الأرباح الناشئة من المشروع ومؤسسات التمويل الصغيرة أو المؤسسات التمويلية غير الربحية، ثم يتم تقسيمها بواسطة الناظر بناءً على النسبة أو الحصة المتفق عليها. لذا، سيتم تخصيص الوقف النقدي وفقًا لاحتياجات أعمال الشركة الناشئة من الأرباح المتوسطة والدنيا، مع توزيع النسب التي ستُوزع على المجتمع المحتاج بحيث يتم إنشاء اقتصاد منتج يساهم في تمكين المجتمعات اقتصاديًا، وبالتالي يتم تحقيق ما هو مراد من مهمة ورؤية "BWI" و."LKS -PWU"

إن هذه الطريقة جعلت القطاع المالي التكنولوجي يستفيد من وظيفة البنوك في وساطة عرض الأموال بشكل أكثر كفاءة دون حدود زمنية، لأنه يخترق الحدود الجغرافية التي كانت البنوك تجد صعوبة في الوصول إليها. هذا النظام غير التقليدي قادر على دمج وتوحيد الأطراف المعنية في الخدمات المالية دون الحاجة إلى اللقاء المباشر. وقد تبنت الصناعة المالية الإسلامية التمويل التكنولوجي بشكل واسع، وأدمجت الرقمنة في معظم منصات التمويل الجماعي والتمويل الخيري وأنشطة الوقف الإلكترونية . (Gökmen KILIC, 2023).

3.التدقيق السحابي والذكاء الاصطناعي

من حيث التدقيق، سيكون دور التدقيق الإلكتروني معالجة البيانات الإلكترونية أو EDP أكثر أهمية مع رقمنة العمليات التجارية. وبالتالي، يتطلب هيئة الخدمات المالية تنفيذ التمويل التكنولوجي لتوفير سجل تدقيق لجميع أنشطتها في نظام إلكتروني قائم على تكنولوجيا المعلومات. تعتبر سجلات مسار التدقيق مفيدة للمراقبة، وإنفاذ القانون، وحل النزاعات، والتحقق، والاختبار، والفحوصات الأخرى. يمكن استخدام التمويل التكنولوجي لحل مشكلات رأس المال في الشركات الناشئة.

تكمن المشكلة الأساسية في مؤسسات الوقف في نقص الكفاءة الإدارية، ويعود جزء كبير من ذلك إلى أن العديد من الدول الإسلامية وضعت مؤسسات الوقف تحت سيطرة الحكومة أو قامت بمركزية إدارتها. من منظور إداري، يؤدي هذا الوضع إلى بطء اتخاذ القرارات، وزيادة البيروقراطية، واختيار أفراد غير مؤهلين لقيادة فرق الإدارة، وابتعاد الناس في النهاية عن دعم مؤسسات الوقف، لكن يشير كثير من الباحثين(Muhammad Aiman Awalluddin, 2024) ، إلى أن ظهور الثورة الصناعية 4.0 قد يُجبر

مؤسسات الوقف، خصوصًا تلك التي تُدار من قبل الحكومة، على مواءمة مبادراتها والتكيف مع التحولات. ويرون أن الصناعة 4.0 تمتلك القدرة على تعزيز الاستراتيجيات الوطنية وتحسين الإدارة الحكومية.

يُعد تطبيق الذكاء الاصطناعي في مؤسسات الوقف خطوة تحوّلية تهدف إلى تعزيز قدراتها، وزيادة الكفاءة والإنتاجية، وتعزيز الابتكار لتحقيق الملاءمة المستقبلية. يمكن لمبادرات الوقف الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لإنشاء ملفات تعريف المخاطر. يمكن لإدارة الوقف الاستفادة من هذه البيانات لتقييم مستوى المخاطر التي تمثلها المخاطر المختلفة على البرامج الممولة من الوقف بشكل أكثر دقة. من خلال تنفيذ إدارة الوقف الفعالة، يمكن للمنظمات منع القيام بمبادرات غير ذات صلة وتشكل مستوى كبيرًا من المخاطر. إن إكمال مشاريع الوقف هو عملية تستغرق وقتًا طويلاً بسبب التحديات المتعلقة بالتمويل وكفاءة الإدارة غير الكافية. بالإضافة إلى ذلك، تتفوق تقنية الذكاء الاصطناعي في تقييم البيانات وتوقع جداول زمنية لإكمال المشروع بدقة والتمويل المطلوب، مما يلغي الحاجة إلى تقديرات تقريبية من الإدارة أو المقاولين. قد تؤدي أوقات إكمال مشروع الوقف الطويلة وتقديرات المقاولين غير الدقيقة إلى ارتفاع تكاليف المشروع، مما يعود بالنفع في النهاية على الكيانات الموجهة نحو الربح. وباستخدام الذكاء الاصطناعي، يمكن تقديم تنبؤات دقيقة من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات من التجارب أو المشاريع السابقة، وتحديد الاتجاهات، وتوليد التوقعات بمستوى أعلى بكثير من الدقة مقارنة بالبشر (Muhammad Aiman Awalluddin، 2024).

4.تقاسم الأرباح بين الوقف النقدي والشركات الناشئة

بعد توزيع أموال الوقف النقدي على الشركات الناشئة ذات الاستثمارات من خلال عقد المضاربة والمشاركات، يتم تأسيس شركة ناشئة تتمتع بالخبرة التجارية (المضارب). وفي الوقت نفسه، يكون الناظر هو مقدم كل رأس المال (صاحب المال) الذي يحتاجه رواد الأعمال الناشئين. من خلال عقد المشاركة، يقوم الناظر والشركة الناشئة إما بإيداع رأس المال بشروط اسمية وفقًا لقدرتهم أو بناءً على ا تفاق الأطراف في المشاركة.

توزيع الوقف كرأس مال لتلبية متطلبات تأسيس الشركات الناشئة بشروط أقل صرامة من الشروط المصرفية. يتمثل التركيز الرئيسي في هذا النظام على تحقيق أرباح للشركات الناشئة وخدمة مصالح المجتمع بشكل عام، مع الالتزام وخطة عمل تتبع معايير SMART (محددة، قابلة للقياس، دقيقة، موثوقة، وفي الوقت المناسب). ويرجع ذلك إلى أن الهدف الأساسي من هذا النظام هو توفير حل لصعوبة حصول الشركات الناشئة على رأس المال من المؤسسات المالية التي تركز على الربح (Uswatun Hasanah, 2019) .

تقاسم الأرباح الناتج عن التمويل ستقدمه الشركة الناشئة للمؤسسة الوقفية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بناءً على القيمة المضافة التي يتم تحقيقها أو الأرباح المكتسبة. في نظام التوزيع غير المباشر للأرباح، الذي يُعرف بتقاسم الأرباح، يوجد مستوى واحد فقط، وهو تقاسم الأرباح بين الشركات الناشئة والموقوف عليهم. أما في نظام التوزيع المباشر للأرباح، فإنه يتم على مستويين:

- المستوى الأول: تقاسم الأرباح بين الشركات الناشئة وكيانات مثل KSPPS أو USPPS
- المستوى الثاني: تقاسم الأرباح من العوائد التي تتلقاها KSPPS وUSPPS، حيث يتم تقسيمها مرة أخرى لتوزيع جزء منها كدخل يستلمه الناظر على الوقف.

يُستخدم الدخل الذي يتلقاه الناظر لتغطية التكاليف التشغيلية، بينما يتم توزيع الباقي على المستفيدين من الوقف (الموقوف عليهم). في حالة مواجهة الشركات الناشئة صعوبات في العمل، فإن نظام الوقف يظل مستدامًا ويدور في دورة مستمرة لتحقيق تمكين المجتمع وتعزيز المنفعة العامة بشكل أفضل مع مرور الوقت.

V- الخاتمة

إن تجربة الوقف النقدي كحاضنة للأعمال الناشئة هي تجربة جديرة بالمتابعة والدراسة، خصوصا إذا تم ذلك في بيئة تتبنى التكنولوجيا المالية والرقمنة والأدوات التي تضمن الشفافية والمتابعة اللحظية والعمل الشبكي، ويبدو أن النموذج الإندونيسي يسعى إلى تحقيق شيء من هذا القبيل إن فكرة حضانة الأعمال عن طريق الوقف تشكل تطورًا مبتكرًا في مجال التمويل الإسلامي، فهي تجمع بين أصالة الوقف الإسلامي وأهدافه الخيرية من جهة، وبين تحقيق النمو المستدام ودعم الشراكات الناشئة التي لا داعم لها من المؤسسات المالية التقليدية من جهة أخرى. هذه التركيبة الفريدة تعزز من قدرة الوقف النقدي على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مع ضمان التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

إن نجاح نموذج الوقف الحاضن للأعمال الناشئة يتطلب إدارة فعالة للموارد، واعتماد تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي وأنظمة البلوك تشين لتسهيل العمليات وضمان الشفافية والكفاءة. وبالرغم من التحديات القائمة، إلا أن الإمكانيات الكامنة في الوقف النقدي، سواء من حيث التمويل أو التمكين، تفتح آفاقًا جديدة لتعزيز دور المؤسسات الإسلامية في دعم الابتكار وريادة الأعمال.

ومن هذا المنطلق، تعد التجربة الإندونيسية في دعم الشركات الناشئة عن طريق الوقف النقدي مثالًا ملهمًا للدول الإسلامية الأخرى، حيث يمكن تطوير نماذج مشابهة تلبي احتياجات مجتمعاتها وتدفع بعجلة التنمية المستدامة في ظل المبادئ الإسلامية.

VI- المراجع

- Abid Haleem, Ravi Pratap Singh, Anil Kumar Sinha Mohd Javaid .(2024) .Digital economy to improve the culture of industry 4.0: A study on features, implementation and challenges .*Green Technologies and Sustainability* .19-1 ، doi:https://doi.org/10.1016/j.grets.2024.100083
- Agnieszka Skala .(2019) .*Digital Startups in Transition Economies: Challenges for Management, Entrepreneurship and Education*) .Springer Nature (المحرر، Cham ، Switzerland: Palgrave Macmillan .doi:https://doi.org/10.1007/978-3-030-01500-8
- Anisa Safiah Maznorbalia , Mohd Ramlan Arshad Muhammad Aiman Awalluddin .)August, 2024 .(Revolutionizing Waqf Management: Harnessing the Fourth Industrial Revolution for Waqf 4.0 Transformation .*INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH AND INNOVATION IN SOCIAL SCIENCE (IJRISS)* .2277 ، doi:https://rsisinternational.org/journals/ijriss/
- Apoorv, Shukla Balvinder, Joshi Manoj Sharma .(2014) .Can Business Incubators impact the Start-up success? India Perspective .37-1 ! doi:http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2511944
- Arip Purkon .(2022) .Regulations of Waqf Management in Contemporary Indonesia . *Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam* تم الاسترداد من .5 ،https://jurnal.stie-aas.ac.id/index.php/jie
- Darma Pranata Uswatun Hasanah .(2019) .Waqf Financial Tecnology in Startup Capital . *The First International Conference On Islamic Development Studies* .Bandar Lampung , Indonesia: ICIDS .doi:http://dx.doi.org/10.4108/eai.10-9-2019.2289331
- Hendri Tanjung Achmad Fauzi .(2021) .*Risk Management in Cash Waqf Linked Sukuk: Based on the Waqf Core Principle A Preliminary Study* .Center for research and digital transformation: Badan Wakaf Indonesia.
- Howard E. Aldrich and Martin Ruef .(2006) .*Organizations Evolving* .London ،UK: SAGE Publications Ltd.
- *https://www.inbia.org/history* تم الاسترداد من .(2024) .https://www.inbia.org./
- Inc.com 6) .February, 2020 تم الاسترداد من .(https://www.inc.com/encyclopedia/national-business-incubation-association-nbia.html
- Istiqom Shinta , Ahmad Agus Hidayat, Siska Arie Novita, Sajiyo Hardiyanti .(2024) . ANALYSIS OF THE DSN MUI FATWA ON SHARIA ELECTRONIC MONEY FROM THE PERSPECTIVE OF QIYAS .*Istinbáth: Jurnal Hukum dan Ekonomi Islam* ، *23*(1)، 70. تم الاسترداد من http://www.istinbath.or.id/
- James B. Gambrell and Agata P. Chydzinski .(2008) .Non-Traditional Economic Development .*The IEDj Economic Development Journal*.7-1 ،
- Jon E. Mandaville .(1979) .Usurious Piety: The Cash Waqf Controversy in the Ottoman Empire .*International Journal of Middle East Studies, Vol. 10, No. 3 (Aug.,), pp*-289 ،. 308http://www.jstor.org/action/showPublisher?publisherCode=cup. تم الاسترداد من
- Justin Zhang, Abderrahim Hansali Yassine Maleh .(2024) .*Advances in Emerging Financial Technology and Digital Money* .New York and Oxen: CRC Press - Taylor & Francis Group, LLC.
- K. and Sung, A. Leong .(2018) .FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way ?*International Journal of*

Innovation, Management and Technology .78-74 ،(2)*9* ،doi:doi: 10.18178/ijimt.2018.9.2.791

- Ľubica Lesáková .(2012) .The Role of Business Incubators in Supporting the SME Start-up .*Acta Polytechnica Hungarica* من الاسترداد تم .85 .(3)*9* ،https://acta.uni-obuda.hu/
- Michael Doud Gill Raymond W. Smilor .(1986) .*The New Business Incubator: Linking Talent, Technology, Capital, and Know-How* .Lexington, Massachusetts,Toronto: Lexington Books.
- Mohammed Abd-Alkarim Mohyi Aldin AbuAlhoul, Mohammad Toma Suleiman Alqudah, Ibrahim Khalaf Suleiman Al-Khalidi Almomani .(2024) .Exploring Digital Waqf Management: Opportunities and Challenges .*International Journal of Religion* ، .30-20 ،(12)*5*doi:https://doi.org/10.61707/ax7vd794
- Muhammad Akilu, Musa Zakari HUSSEINI Hassan Tukur .(2019) .NATIONAL TECHNOLOGY INCUBATION POLICY AND ENTREPRENEURSHIP DEVELOPMENT IN NIGERIA .*Review of Public Administration and Management* .35 ، تم الاسترداد منhttps://www.arabianjbmr.com/
- Murat Çizakça .(1995) .Cash Waqfs of Bursa, 1555-1823 .*Journal of the Economic and Social History of the Orient* من الاسترداد تم .354-313 ،(3)*38* ، http://www.jstor.org/stable/3632481?origin=JSTOR-pdf
- OECD .(2018) .*A portrait of innovative start-ups across countries* .OECD.
- Redaksi IAEI 18) .december, 2024 .(*Get to know the latest Waqf Innovation: Cash Waqf Linked Deposit (CWLD)* من الاسترداد تم .https://iaei.or.id/: https://iaei.or.id/en/news-and-articles/articles/get-to-know-cash-waqf-linked-deposit-cwld
- Rifki Ismal, Syahraini, Dedeng Irawan, Ramdansyah Fitrah, Miftahuddin Andri Soemitra .(2021) .ELECTRONIC MONEY IN ISLAMIC VIEW: LITERATURE STUDY .*International Journal of Engineering Technology Research & Management* ، .60 ،(8)*5*
- Rinto Noviantoro, Mochammad Fahlevi, Muhammad Nur Abdi Suwarni .(2020) .Startup Valuation by Venture Capitalists: An Empirical Study of Indonesia Firms .*International Journal of Control and Automation*.796 - 785 ،(2)*13* ،
- Sean M. Hackett and David M. Dilts .(2004) .A Real Options-Driven Theory of Business Incubation .*Journal of Technology Transfer* .54-41 ،(29)doi:DOI: 10.1023/b:jott.0000011180.19370.36
- Sonny Zulhuda, Agus Hermanto Rimanto .(2021) .REPOSITIONING THE INDEPENDENCE OF THE INDONESIAN WAQF: A Critical Review of Law No. 41 of 2004 Concerning Waqf .*Justicia Islamica: Jurnal Kajian Hukum dan Sosial*.77-59 ،
- Timothy S. Hatten .(2008) .*Small Business Management Entrepreneurship and Beyond* .(الإصدار 4)Lisé Johnson (المحرر، New York: George Hoffman) .
- Umul Hidayati Fauziah .(2020) .Cash Waqf Fundraising at Indonesian Waqf Agency (BWI) .*ISRL 2020: Proceedings of the 3rd International Symposium on Religious Life* .(صفحة 271)Bogor: CCER and EAI.
- Uswatun Hasanah Siti Nurjanah .(2021) .Cash Waqf as Source of Funding for Fintech startups .*International Journal of Islamic Economics* .70-47 ،(1)*3* ، doi:doi:10.32332/ijie.v3i1.3467

- W. Jay Moon .(2024 ,1) .Innovations in Church Financial Models: Research on Alternative Practices .The Great Commission Research Journal.62-43 ،16 ،
- Yavuz TÜRKAN Gökmen KILIC) .september, 2023 .(The Emergence of Islamic Fintech and Its Applications .International Journal of Islamic Economics and Finance Studies .232-213 ،(2)9 ،doi:DOI: 10.54427/ijisef.1328087
- Yimei Hu Yuchen Gao .(2017) .The upgrade to hybrid incubators in China: a case study of Tuspark .Journal of Science and Technology Policy Management.351-331 ،8(3)،
- ابن قدامة، موفق الدين، المقدسي. (1405 ه). المغني (المجلد 6). بيروت، لبنان: دار الفكر.
- أحمد بن محمد الفيومي. (بدون تاريخ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (المجلد 2). بيروت، لبنان: المكتبة العلمية.
- أحمد، محمد بن الدسوقي. (بدون تاريخ). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (المجلد 4). بيروت: دار الفكر.
- الزحيلي، وهبة. (1998). الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي. دمشق: دار الفكر.
- شمس، الدين محمد بن أحمدبن حمزة الرملي. (184). نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (المجلد 5). بيروت، لبنان: دار الفكر.
- شوقي، أحمد دنيا. (العدد الثالث عشر الدورة الثالثة عشرة, 2001). الوقف النقدي: مدخل لتفعيل دور الوقف في حياتنا المعاصرة. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 1(13)، صفحة 511.
- للأوقاف الأمانة العامة. (2017). مدونة أحكام الوقف الفقهية (المجلد 1). الكويت: الأمانة العامة للأوقاف.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (11 March, 2004). https://iifa-aifi.org/ar/2157.html. تم الاسترداد من https://iifa-aifi.org/: https://iifa-aifi.org/ar/2157.html
- محمد بن إسماعيل البخاري. (1993). الجامع الصحيح (المجلد 3). دمشق: دار ابن كثير.
- محمد بن قاسم الأنصاري الرصاع. (1931). الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية. المكتبة العلمية.
- محمد، العمادي،الحنفي، أبو السعود. (1997). رسالة في جواز وقف النقود. بيروت: دار ابن حزم.
- هشام سالم حمزة. (أكتوبر, 2017). الهيكلة المالية للمال النقدي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 124. doi:DOI: 10.4197
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية AAOIFI. (1441 ه). المعيار الشرعي للوقف. الرياض: شركة إدارة استثمار المستقبل المحدودة.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأوقاف. (2006). الموسوعة الفقهية (المجلد 44). الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.